مذكرة إيضاحية غير رسمية[1] أعدتها المكسيك بشأن مسودة قرار إنشاء جهات التنسيق المعنية بالنوع الاجتماعي في إطار معاهدة تجارة الأسلحة

أولاً. مقدمة. تعرض هذه المذكرة الأساس المنطقي لإنشاء جهات التنسيق المعنية بالنوع الاجتماعي في إطار معاهدة تجارة الأسلحة. ويعد هذا المقترح، الذي جرى تطويره من خلال مشاورات شاملة وواسعة وبدعم من جميع المناطق، بمثابة خطوة استراتيجية لتحويل التزامات طويلة الأمد إلى إجراء ملموس، مما يضمن خفض المعاهدة للمعاناة البشرية بصورة فعالة. وهو يقوم بتجميع المناقشات ويوضح أن نموذج جهات التنسيق المعنية بالنوع الاجتماعي هو نموذج توافقي وكفء وتقوده الدول.

ثانيًا. لماذا تعد جهات التنسيق المعنية بالنوع الاجتماعي ضرورية؟ التزام قانوني وحقيقة واقعة.

- **ولاية قانونية باهرة:** تعد معاهدة تجارة الأسلحة صكاً قانونياً رائداً، حيث تعد المعاهدة الأولى الملزمة قانوناً التي تشترط على الدول تقييم مخاطر استخدام الأسلحة لارتكاب أو تيسير أفعال خطيرة من العنف القائم على النوع الاجتماعي طبقاً للمادة 7.4. وهذا التزام رئيسي، وتعد جهات التنسيق المعنية بالنوع الاجتماعي آلية عملية لدعم تنفيذها، جنباً إلى جنب مع المواد المتعلقة مثل المادة 6 (الأعمال المحظورة).
- **الاستجابة للمعاناة الإنسانية:** تؤكد البيانات التي تمت مشاركتها أثناء المشاورات مدى إلحاح هذا التدبير. تظل الأسلحة النارية هي الطريقة الأساسية لقتل الإناث عمداً على مستوى العالم، وفي النزاعات المسلحة، ينطوي 70% إلى 90% من حوادث العنف الجنسي المبلغ عنها على سلاح. وتؤدي هذه الحقيقة الواقعة إلى جعل منظور النوع الاجتماعي ليس بمثابة متطلب قانوني فحسب، ولكنه التزام أخلاقي وسياسي بحماية الأشخاص في مواقف الضعف.

ثالثًا. هل هذه مبادرة جديدة؟ لا. هذه المبادرة تضفي الطابع المؤسسي على إرادة جماعية تشكلت منذ فترة. وهي نتاج لسنوات من المشاورات التي اعتُمدت بالتوافق، مما يضفي عليها كلاً من الشرعية والاستمرارية. بدأ المسار بقرارات تأسيسية خلال المؤتمر الخامس للدول الأطراف (2019) وقد تأكدت بصورة متسقة منذ ذلك الحين، مما أدى في النهاية إلى ولاية سياسية واضحة خلال المؤتمر العاشر للدول الأطراف (2024).

رابعًا. كيف ستُختار جهات التنسيق المعنية بالنوع الاجتماعي وما هي التداعيات الإجرائية؟

- **لماذا لجنة الإدارة؟**
  - **السلطة القانونية:** يمتلك مؤتمر الدول الأطراف، باعتباره السلطة العليا، الحق الحصري (بموجب المادة 17.4و والقاعدة 42.2) في تفويض لجنة الإدارة للقيام بوظيفة تنسيقية. وهذا ليس تجاوزاً للولاية، بل هي ممارسة شرعية لسلطة مؤتمر الدول الأطراف في ضمان الكفاءة المؤسسية.
  - **الكفاءة التشغيلية:** بعد استكشاف خيارات أخرى، جرى تحديد الاستفادة من لجنة الإدارة باعتباره أكثر المسارات سلاسة، نظراً لأنه يستخدم هيئة قائمة بالفعل وتقودها الدول، ولها تمثيل إقليمي راسخ، ويتجنب إنشاء طبقات بيروقراطية جديدة أو زيادة العبء.
  - **الولاية التيسيرية:** يتمثل دور لجنة الإدارة في التيسير. وفي جميع الأوقات، تظل سلطة اتخاذ القرار النهائي في يد مؤتمر الدول الأطراف.

[1] هذه الوثيقة غير رسمية وغير ملزمة، وقد أعدت لتكون بمثابة مرفق مفيد لمسودة القرار الرسمية. وهي تهدف إلى توفير الأساس المنطقي الذي يستند إليه المقترح من خلال تجميع المناقشات التي جرت في المشاورات ومعالجة الأسئلة الرئيسية التي نشأت أثناء هذه العملية. وتثق المكسيك بأن هذه المذكرة الإيضاحية سوف تكون بمثابة مورد قيم لتعزيز الشفافية وتيسير فهم مشترك للمقترح قبل النظر فيه رسمياً لاعتماده من قبل المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف.

- **لماذا لا يمثل هذا عبئاً إضافياً؟**
  - بدلاً من إنشاء هيكل بيروقراطي جديد، صُمِّم النموذج لدمج وظيفة التنسيق التي تقوم بها لجنة الإدارة ضمن تدفقات عملها القائمة بالفعل، وتتيح الطبيعة الطوعية والمرنة لدور جهات التنسيق المعنية بالنوع الاجتماعي تقاسم المسؤوليات وتوزيع عبء العمل بصورة فعالة.

خامساً. كيف ستقدم جهات التنسيق المعنية بالنوع الاجتماعي تقارير عن عملها؟ عنصر مخصص في جدول الأعمال: لضمان الظهور المباشر والمساءلة المباشرة أمام جميع الدول الأطراف، سوف يجري الإبلاغ عن عمل جهات التنسيق المعنية بالنوع الاجتماعي من خلال عنصر دائم في جدول الأعمال أثناء الدورة السنوية لمؤتمر الدول الأطراف. وليس من المقصود من المجال المخصص منح أولوية لأحد الموضوعات أكثر من موضوعات أخرى، ولكن المقصود توفير منتدى يتسم بالشفافية وقابلية التنبؤ به لكي تشارك جهات التنسيق المعنية بالنوع الاجتماعي انجازاتها الرئيسية، وتحدياتها والدروس المستفادة. وتتيح هذه الآلية لجميع الدول الأطراف الاستفادة بصورة مباشرة من رؤى جهات التنسيق المعنية بالنوع الاجتماعي واستعراض عملها. وللتخفيف من المخاوف المتعلقة بعبء العمل، صُمِّمت صيغة تقديم التقارير لتكون مرنة، اتباعاً لمبدأ "الأقل هو الأكثر" الذي يضمن المساءلة دون توليد وثائق غير ضرورية.

سادسًا. هل يتسق هذا النموذج مع معاهدات نزع السلاح الأخرى؟ نعم. يتسق إنشاء جهات التنسيق المعنية بالنوع الاجتماعي مع الممارسات الفُضلى المثبتة في المنتديات الدولية الأخرى لنزع السلاح، مما يبرهن على فاعلية النموذج وقابليته للاستمرار. ويؤدي اعتماد هذا النهج إلى تحقيق اتساق معاهدة تجارة الأسلحة مع الهياكل الأخرى المعترف بها والفعالة، حيث يستفيد من نهج راسخ، تقوده الدول، لتعزيز تنفيذ المعاهدة.

سابعًا. الخلاصة. يعد مقترح جهات التنسيق المعنية بالنوع الاجتماعي مقترحاً ناضجاً، وجيد التأسيس، وهو بمثابة مبادرة عملية. وباعتباره يستند قانوناً إلى المعاهدة وتاريخياً إلى التوافق، فإنه مصمم لكي يتسم بالمرونة والكفاءة التشغيلية. وهو يتناول جميع المخاوف الإجرائية التي أثيرت من خلال استغلال الهياكل مع احترام الولايات القانونية لجميع الهيئات واحترام سلطة مؤتمر الدول الأطراف. ويعد تأييد هذا المقترح خطوةً حاسمةً لترجمة التزامات طويلة الأمد إلى عمل ملموس، مما يعزز من مصداقية معاهدة تجارة الأسلحة وأثرها.